محضر اجتماع رئيس الجامعة

التاريخ	٢٠١٦-٦-١٢
الوقت	١:٣٠
المكان	الادارة العليا

الحضور
د. حسن بن راشد الدرهم
أحمد نوح آل ثاني ممثل كلية القانون (رئيس المجلس)
محمدعلي الأبرش ممثل كلية الشريعة (نائب الرئيس)
عبدالرحمن العولقي ممثل كلية الآداب والعلوم
حليمة علي الخوار ممثل كلية الآداب والعلوم
هدى فخرو ممثل كلية الآداب والعلوم
رضوى عبدالله الأنصاري ممثل كلية الصيدلة
آمنة جابر المري ممثل كلية القانون
سامر هيثم ممثل كلية الطب
جابر الجبري العجي ممثل كلية الادارة والاقتصاد
مريم راشد السليطي ممثل كلية الادارة والاقتصاد
إيهاب محمد مقداد ممثل كلية الهندسة
سارة طارق ممثل كلية الهندسة
محمد زيد السعدي ممثل كلية التربية
الغياب
أسامة داري ممثل كلية الآداب والعلوم
نور أيمن صافي ممثل كلية التربية
عبير جهاد الموسى ممثل كلية الشريعة

الأجندة

قرارات الجامعة بين الشفافية والآلية
سياسات الجامعة (القبول، الأندية)
عجز الميزانية
مشكلة دكتور كلية الهندسة
العيادة الصحية
مشكلة كلية الطب
الصيفي وآلية التطبيق

تفاصيل الاجتماع

بدأ الاجتماع بترحيب من رئيس الجامعة ومن ثم تم تداول المواضيع حيث بدأ الرئيس باستعراض المحاور.

-تمت مناقشة أبرز الملاحظات على القرارات التي أتخذت مؤخراً من غير تصريح رسمي لمبررات وأسباب وغياب للشفافية - إغلاق مواقف القبول والتسجيل -، علاوة على النشر لبعض القرارات عبر مواقع التواصل الاجتماعي دون الطرق الرسمية التي تضمن الانتشار لكافة منتسبي الجامعة.

-عدم تداول السياسات والقرارات من قبل إدارات الجامعة مع الطلبة قبل تنفيذها والذي قد يشكل لاحقاً أخطاء في الآليات والتطبيق، وجاء الرد من قبل رئيس الجامعة بأن القرارات الجديد مستحدثة تحتاج للدراسة أكثر وهي بالتأكيد تصب في مصلحة الطلبة وكان من المفترض إيجاد البديل ودراسة الأثر على كافة منتسبي جامعة قطر قبل إتخاذ بعض هذه القرارات والتي تعد من قبل الحلول المؤقتة.

-آلية تنفيذ تصاريح مراحب والتي لم تحقق الغرض المطلوب من تنفيذها بوجود العديد من الثغرات حيث لم يشمل النظام بعض الحالات التي تستقل سيارات أجرة وغيرها من الحالات التي لم يعالجها النظام حيث صرح الرئيس د. حسن الدرهم بأنه لم يتم تطبيق النظام بشكل جيد حتى الآن.

-المطالبة بتوجيه كافة أقسام الجامعة بعدم البت في القرارات دون مناقشة المجلس في عملية صنع القرار وتبادل الملاحظات قبل الشروع في التنفيذ.

-مشكلة عدم وجود سياسات واضحة مقننة لإجراءات تنفيذ الفعاليات في الأنشطة الطلابية واقتصار هذه السياسات على العرف وعليه تم اقتراح بالعمل على إنشاء لجنة تضم إدارة الجامعة، المجلس التمثيلي وعدد من الطلبة الفاعلين في الحياة الطلابية تضع رؤية تنظم سياسات وإجراءات تخدم سير العملية بشكل أفضل، بالإضافة إلى عدم وجود سياسات قبول تضمن فئة غير القطريين مما يحرم فئات مستحقة منهم من فرص التعليم على سبيل المثال أبناء القطريين الأجانب الذين تم تجنيس آباءهم دون اكتسابهم الجنسية طبقاً لقانون الجنسية، زوجة القطري الأجنبية، الأجانب مواليد قطر وأي فئة أخرى مستحقة. في المقابل اقتصار القبول على فئات دون أخرى يضر بالمصلحة العامة حيث أن بعض الكليات تقبل عدد قليل تبعاً للشروط مما ينتج في النهاية فتح مجموعات لمقررات لعدد ضئيل لا يتناسب والقيمة التي سيتم تقديمها حيث ينبغي مراعاة الموازنة في سياسات القبول وحجم الاهدار الذي ستتكبده الجامعة لاحقاً.

-موضوع عجز الميزانية والذي باتت إدارة الجامعة تستعمله كسلاح للرد في بعض الملاحظات والتوصيات حيث بات الصعب القبول بهذه الحجة في ظل عدم الموازنة بين ضرورة تقديم الخدمات والفعاليات، حيث يواجه الطلبة مشكلة في تمديد أوقات المكتبة طوال أيام الأسبوع حيث جاء الرد من قبل الجامعة بعجز الميزانية وعدم وجود موظفين يقومون بالحراسة خلال هذه الأقات وقد بين رئيس الجامعة بأن إشكالية الميزانية تتعلق بأبواب معينة لا يمكن تجاوزها تحدد من قبل وزارة التنمية الإدارية وعليه تم اقتراح عدة حلول إلا أنها تواجه عوائق بالحظر قانوناً وسيتم وضع عدة تصورات أخرى تتوافق مع السياسات والقوانين.

-مشكلة دكتور في كلية الهندسة والتي تم ارفاق الملف الخاص به مسبقاً حيث واجه العديد من الطلبة مشاكل واعتداءات لفظية ومفردات عنصرية من طرفه ولم يتخذ أي اجراء بحقه.

-مشكلة الاختلاط غير المبرر في مبنى كلية الطب حيث تم اضافة مجموعات لمقررات متطلبات عامة للبنين في مبنى كلية الطب مما يسبب الكثير من الجلبة والازعاج مما يؤثر على أداء الطلبة في الاختبارات علاوة على عدم وجود ممرات تتيح الخصوصية للجنسين مما أحدث الكثير من المضايقات للطالبات سواء من كلية الطب أو ممن قدموا لتسجيل اختبارات قسم التأسيسي.

-طالب المجلس باتخاذ التدابير اللازمة اتجاه أي موظف يتجاوز حدود السياسات واللوائح مع الطلبة بقصد الإضرار بهم كالتهديد والمضايقات التي تمسهم من قبل بعض الموظفين حيث شهدت إحدى الأعضاء تجاوزاً من طرف موظفة بسبب تقرير كتب في عدم وجود عيادة صحية في مباني البنين ونقص في بعض خدمات العيادة في قسم البنات وضرورة توفر محطة إسعافات في الجامعة.

-آلية تطبيق كليات الجامعة لنظام الصيفي حيث أن أغلبية إدارات الكليات تزعم بإن المقررات لا يمكن أن تدرس خلال ٤ أسابيع في المقابل أوجد بعض الأعضاء خطط لبعض المقررات الاجبارية التي يمكن أن تدرس خلال ٤ دون الإضرار بمنهجية المقرر.
-أوصى رئيس الجامعة بتشكيل لجنة من المجلس لحضور اجتماعات اللجنة التنفيذية للجامعة بحضور كافة النواب وذلك لتبادل الآراء والتوصيات حول أهم القرارات في الجامعة.